التنافس المصري ـ البريطاني
على السودان
١٩٣٦ـ١٩٥٢

د. حسان ريكان خلف
الجامعة العراقية ـ كلية الآداب

مُقَدِّمَة

شهدت المنطقة العربية خلال مدة ما بين الحربين العالميتين وما بعدهما تنافساً استعمارياً من اجل الاستحواذ والهيمنة على مقدراتها السياسية والاقتصادية فضلاً عن الإفادة من الموقع الجغرافي والستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة العربية إذ ارادت الدول الاستعمارية أن تسخر هذه المزايا لخدمة اطماعها في هذه المنطقة .

وكانت بريطانيا في مقدمة الدول الاستعمارية التي وقعت انظارها على المنطقة العربية، فبعد أن احتلت مصر عام ١٨٨٢ ارادت ان توسع نفوذها تجاه السودان ومن هنا ظهر التنافس بينها وبين مصر من اجل السيطرة على السودان، وكانت مصر تشعر بأن لها الأولوية في مد نفوذها تجاه السودان لإعتبارات عديدة ومعروفة ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، والروابط المشتركة فضلاً عن رابطة اللغة والدين وغيرها من الروابط الأخرى ، ولذلك حرصت بريطانيا أن تكون لمصر شراكة معها في حكم السودان للحد من نقمة الشعب العربي في مصر والسودان ضد وجودها في المنطقة وعززت هذه الشراكة بعقد اتفاقيات ومعاهدات مع الحكومة المصرية سعياً لتحقيق مصالحها، ولكن الحكومة المصرية انتبهت فيما بعد الى مساوئ تلك المعاهدات ولذلك طالبت بتعديلها كما حصل لمعاهدة عام ١٩٣٦.

تألفت الدراسة من مبحثين، تناول الأول الاحتلال البريطاني لمصر وأثره على السودان للمدة مابين عامي ١٩٣٦-١٩٤٦، أما المبحث الثاني فقد تناول العلاقات بين مصر وبريطانيا بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٢ وماشهده من تنافس مع بريطانيا للسيطرة على السودان. استخدم الباحث عدداً من المصادر والمراجع التي سلطت الضوء على حقبة مهمة من تاريخ العلاقة بين مصر وبريطانيا خلال مدة الحكم الثنائي للسودان من قبل بريطانيا ومصر، ويأمل الباحث أن يسهم بحثه في افادة الباحثين والمهتمين في مجال التاريخ العربي المعاصر ومن الله التوفيق .

الباحث

المبحث الأول
الاحتلال البريطاني لمصر
وأثره على مستقبل السودان السياسي ١٩٣٦-١٩٤٦

أولاً: بداية الوجود البريطاني في مصر والسودان

كانت الدول الاستعمارية وماتزال كما نرى تتخذ الذرائع والحجج الواهية من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها على حساب الشعوب صاحبة الأرض والسيادة وهي بذلك لاتأخذ بنظر الاعتبار القوانين والاعراف الدولية التي لا تسمح بالعدوان من قبل أية دولة على أخرى مهما كان حجمها أوعظم شأنها، من دون الرجوع الى الهيئات والمنظمات الدولية .

خضعت مصر للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ لتأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة والتي تتمثل بتأمين طرق المواصلات للوصول إلى مستعمراتها في الشرق دون عائق [١] .

وحرصت بريطانيا على تصفية الحركات الوطنية في مصر والسودان الرافضة للاحتلال، وقطعت الطريق أمام تلاقي الثورتين المهدية[٢] في

---

(١) شحاته عيسى أبراهيم، الكتاب الاسود للاستعمار البريطاني مصر، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص٤٠ .

(٢) انطلقت الثورة المهدية في آب ١٨٨١م ، برغبة محمد أحمد المهدي ضد الوجود المصري البريطاني في السودان اذ تمكنت من تحقيق انتصارات عديدة ، إذ سيطرت قوات المهدي على كامل أقليم كردفان عام ١٨٨٣م ، وفي ٣ كانون الثاني ١٨٨٥م ، سيطر الثوار على مدينة الخرطوم وقتل الجنرال البريطاني غوردن في هذه المدينة ، وبعدها استمرت الدولة المهدية التي استمرت ثلاثة عشر سنة . ينظر: يونان لبيب رزق، قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٩٧٤، القاهرة، ١٠ حزيران، يونيو ١٩٨٥، ص١٧-١٨ .

السودان والعرابية[١] في مصر لأن هذا إذا ما حصل سيشكل خطراً على اطماعها في المنطقة[٢].

وبعد أن احتلت بريطانيا مصر اتجهت انظارها الى السودان ويبدو أنها قد خططت لهذا مسبقاً، وأكد القنصل البريطاني العام في مصر اللورد كرومر(Lord Cromer) بأنه لا يمكن فصل السودان عن بقية المسألة المصرية من الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية [٣]، وكانت بريطانيا ترغب في بداية الأمر بعدم غزو السودان من جهة مصر لقطع الطريق أمام النفوذ المصري في السودان، ولكنها اضطرت لذلك بسبب التقدم الفرنسي نحو أفريقيا من جهة الجنوب وكذلك قيام بلجيكيا بأغلاق الخط الفاصل الرابط بين الجنوب والبحيرات الكبرى أمام القوات البريطانية في شرق أفريقيا الاستوائية، ومن هنا يتضح أن بريطانيا ارادت الاستحواذ على السودان بعيداً عن التدخل المصري [٤] .

عمدت الحكومة البريطانية على تكريس حالة الانقسام والكراهية وعدم التوافق بين الشعبين المصري وتحديداً مناطق جنوب السودان بعد سنوات من

---

(١) وهي الثورة التي قادها الضابط المصري أحمد عرابي في أيلول ١٨٨١م ، ضد حكومة رياض باشا إذ طالبت بقيام حكم ديمقراطي والقضاء على سلطة الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) ، وضع الدستور وزيادة عدد أفراد الجيش ، وبعد دخول القوات البريطانية لمصر تم ألقاء القبض على أحمد عرابي في ١٤ أيلول ١٨٨٢م ، ونفي الى جزيرة سيلان . ينظر: أحمد عرابي ، كشف الستار عن سر الاسرار في الثورة العرابية ، ج٦، القاهرة ، ١٩٥٤، ص٨٦-٨٨ .

(٢) يونان لبيب رزق، المصدر السابق ، ص١٩ .

(٣) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩-١٩٥٦، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١، ص٥٤.

(٤) كرومر، بريطانيا في السودان، ترجمة عبد العزيز أحمد عراب، مطبعة كوستاتوماس، القاهرة، ١٩٦٠، ص٦٢.

احتلالها لمصر، فعقدت اتفاقيتي عام ١٨٩٩ [١]، والتي سميت باتفاقية الحكم الثنائي والتي بموجبها تشترك مصر وبريطانيا في حكم السودان [٢]، وكانت هذه الاتفاقية مبهمة وغير واضحة حتى أن مصر قد شعرت بالغرابة من هذه الاتفاقية، فكيف لمصر وهي فاقدة للسيادة بعد أن خضعت للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ أن تشترك مع بريطانيا في حكم السودان[٣].

ويبدو لنا أن الحكومة البريطانية أرادت كسب ود الحكومة المصرية ممايترتب عليه امتصاص نقمة الشعب المصري الرافض للاحتلال، وكان وجود مصر في الاتفاقية شكلياً بينما تمارس الادارة البريطانية هيمنتها على الحكم في مصر والسودان بموجب الاتفاقية بعيداً عن التدخل المصري.

وانتهجت الحكومة البريطانية في بداية عام ١٩٠٠ سياسة أخرى وبشكل رسمي وهي عزل السودان عن مصر، وعملت على بناء مؤسسات سودانية مستقلة عن المؤسسات المصرية الموجودة في مصر، ففي مجال التعليم اتخذ اللورد كرومر سياسة الحد من انتشار التعليم على نطاق واسع خوفاً من نشوء طبقة مثقفة واعية تدعو الى التخلص من وجودهم في المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف قام كرومر بتعيين المستر كري (Mr.Cary) مديراً لمصلحة المعارف في العام نفسه ولم يعين مديراً مصرياً لهذا المنصب،

---

(١) وقعت هذه الاتفاقية بعد غزو السودان في ١٠ تموز ١٨٩٩ وقد وقعها عن مصر بطرس غالي رئيس الوزراء المصري، وعن بريطانيا اللورد كرومر، وجرى توقيع ملحق لهذه الاتفاقية في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩، للتفاصيل ينظر: رئاسة مجلس الوزراء، وثيقة قضية السودان ، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ١٩-٢١.

(٢) رئاسة مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص٣١.

(3) Peter wood ward, condominium and Sudanese nationalism, London, Billing and sons, LTD 1979, p.183-184.

وعملت الادارة البريطانية في السودان على تعليم وتدريب سودانيين ليكونوا بديلاً عن المصريين في الجيش والوظائف الادارية الاخرى [١].

هكذا يتضح لنا أن الحكومة البريطانية ارادت الاستحواذ على السلطة في السودان وابعاد النفوذ المصري لمحاولة كسب ثقة السودانيين بعيداً عن تأثير مصر، واتبعت سياسة تعليمية تضمن من خلالها الابقاء على حالة الجهل والتخلف .

كانت القوانين التي أصدرها الحاكم العام البريطاني في السودان منذ عام ١٨٩٩ بالاتفاق مع الحكومة المصرية طبقاً لنصوص اتفاقية الحكم الثنائي، ويبدو أن الحاكم البريطاني كان مطمئناً على عدم اعتراض مصر، وقد تغير هذا الامر منذ عام ١٩١٢، إذ انفراد الحاكم العام باصدار القوانين والتعليمات دون العودة الى الحكومة المصرية [٢].

تعد هذه السياسة الجديدة خرقاً لاتفاقية الحكم الثنائي التي تضمنت بنودها الشراكة بين مصر وبريطانيا في الحكم، وشعرت مصر بفقدان شخصيتها ومكانتها[٣]. وتطور هذا الموقف فيما بعد عندما أعلنت بريطانيا في ١٨ كانون الأول ١٩١٤ حمايتها على مصر دون العودة إلى الحكومة المصرية [٤]. ولكن مصر ظلت متمسكة بحقها بممارسة دورها المشترك مع بريطانيا ولذلك عقد الطرفان فيما بعد عدة مفاوضات تناولت قضية الوجود

---

(١) محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان (١٨٩٨-١٩٥٦)، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠، ص٦٧.

(٢) محمد حسين هيكل، عشرة أيام في السودان ، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٢٧، ص٥٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أحمد ابراهيم دياب، العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٦.

العسكري البريطاني على أرض مصر والسودان وأثره على المنطقة، وسنبين سياسة الحكومة البريطانية تجاه مصر والسودان في الفقرات الآتية :

ثانياً: المفاوضات المصرية ـ البريطانية وانعكاسها على مستقبل السودان السياسي

اتسمت العلاقات بين مصر وبريطانيا بحالة من الاضطراب وعدم الوضوح سيما من جانب بريطانيا وتبين لنا أن الاخيرة كانت عازمة على اخضاع مصر والسودان تحت نفوذها وهي تشعر بالقوة والقدرة على تحقيق ذلك، ولكن في الوقت نفسه أبدت بريطانيا أوتظاهرت في المرونة في تعاملها مع ساسة مصر وحاولت اشراكهم في حكم السودان خشية من ردود فعل مصر المشهودة لها بالثورات ضد القوات الاجنبية ولذلك حرصت بريطانيا على عقد مفاوضات توصلت من خلالها الى قيام اتفاقيات مع مصر أهمها:

معاهدة ٢٦ آب ١٩٣٦

تغير الموقف البريطاني تجاه مصر بعد أن شعرت بريطانيا بضرورة الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وتزامن هذا الموقف بعد وفاة الملك فؤاد في ٢٨ نيسان ١٩٣٦ ومجيء الملك فاروق الى الحكم خلفاً له [١].

واتفقت بريطانيا ومصر على ضرورة تحسين العلاقة بينهما وتعزيزها بموجب اتفاقية تضمن المصالح المشتركة بينهما، وعليه بدأت المفاوضات في القاهرة في ٨ أيار ١٩٣٦ وقد مثل الجانب البريطاني المندوب السامي في القاهرة الورد اللنبي (Elenby) ومعاونيه، بينما مثل الحكومة المصرية لجنة مؤلفة من ممثلي الاحزاب السياسية [٢] ماعدا الحزب الوطني الذي رفض

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٧، ص٢٨.

(٢) كان من أبرز المفاوضين المصريين: مصطفى النحاس رئيس هيئة المفاوضات، وأسماعيل صدقي، ومحمود فهمي النقراشي، وأحمد ماهر وأخرون. للتفاصيل ينظر: عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، ج٣، ص١٨.

المشاركة في مفاوضات تتناقض مع شعار الحزب: (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) [١].

توصلت المفاوضات بين الجانبين السابقة الى اتفاق حول قضية السودان الذي يقضي بتنظيم علاقة الجانبين مع السودان خلال عام ١٩٣٦ [٢]، وكانت لتطورات الاحداث الدولية أثر بالغ على هذا الموضوع فيما بعد والتي هددت مصر والسودان معاً، وكان مصدرها تنامي القوة الايطالية في ليبيا مما شكل خطراً أصبح يهدد مصر من جهة الغرب، والسودان من جهة الشرق لا سيما بعد الاحتلال الايطالي للحبشة[٣].

فرضت هذه التطورات بضرورة الاهتمام بالسودان والدفاع عنه من التهديدات الخارجية وهذا يعني السماح للقوات المصرية بالتواجد في السودان والمشاركة في ادارة شؤونه واقتنعت بريطانيا في مفاوضات عام ١٩٣٦ بأن وجود هذه القوات ضرورة حتمية للدفاع عن السودان من هذا الخطر [٤]. أما بالنسبة للسيادة على السودان في هذا الوقت فقد توصل الجانبان المصري والبريطاني في المفاوضات المذكورة أنفاً على أن تستمر إدارته بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩ مع اتاحة الفرصة لتعديلهما بموجب معاهدات جديدة، واتفق الطرفان على أن الغاية الأولى لادارتهما في السودان هي تحقيق رفاهية

(١) محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر١٨٩٨-١٩٥٦، دار المعارف، الاسكندرية، د.ت ، ص ١١٩.

(٢) يونان لبيب رزق، السودان في المفاوضات المصرية-البريطانية ١٩٣٠-١٩٣٦، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٩٥.

(٣) إبراهيم أحمد العدوي، يقظة السودان، ط٢، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٩، ص٧٩.

(٤) يونان لبيب رزق، السودان في المفاوضات .... ، ص٩٦-٩٧.

الشعب السوداني، وعلى أن لاتمس نصوص هذه الاتفاقية مسألة السيادة على السودان [١].

وتضمنت الاتفاقية أيضاً مواداً أخرى تتعلق بتنظيم هجرة المصريين الى السودان وعدم التمييز بينهم وبين الرعايا البريطانيين الذين أعطتهم حرية التنقل بين مصر والسودان، فضلاً عن مواد أخرى تتعلق بالجوانب العسكرية[٢].

ومن هنا يتضح لنا أن بريطانيا في معاهدة عام ١٩٣٦ [٣] قد أبقت الباب مفتوحاً لعقد اتفاقيات مع مصر بعد ان شعرت بأن الاوضاع الدولية في هذه المرحلة غير مشجعة لها لاتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بمستقبل السودان وعلاقته مع مصر، وكانت الأخيرة راغبة بأن تكون شريكة على الأقل في حكم السودان مع الادارة البريطانية الا ان الحاكم البريطاني العام كان صاحب القرار في الجوانب الادارية والعسكرية .

وعلى الرغم من الظروف الدولية التي كانت محيطة بالمنطقة فقد حرصت بريطانيا بعد عام ١٩٣٦ على أن لا تسمح للجيش المصري الذي جاء الى السودان بموجب المعاهدة من الاتصال بالقادة السودانيين خوفاً من حصول اتفاق بينهما قد يسهم في تهديد وجودهم، ولذلك جعلت الحاكم البريطاني العام هو المشرف على القوات المصرية والبريطانية في السودان، كما وضعت الضباط المصريين تحت المراقبة في أماكن تواجدهم [٤].

---

(١) جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ فبراير– شباط ١٨٤١ الى ١٢ فبراير–شباط ١٩٥٣، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص٢٦–٢٧.

(٢) محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، مطابع دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢١٤.

(٣) للتفاصيل عن بنود معاهدة ١٩٣٦ ينظر: رئاسة مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، قضية السودان، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٤٠–٤٧.

(٤) ابراهيم أحمد العدوي، المصدر السابق، ص٧٩.

الموقف البريطاني المصري من قيام مؤتمر الخريجين:

كان ابرام معاهدة ١٩٣٦ من أهم العوامل في نشأة مؤتمر الخريجين [١] في شباط ١٩٣٨، وقد ابدى أعضاء المؤتمر عدم رضاهم على تلك المعاهدة وما دار من حوار حول مستقبل السودان السياسي في مجلس العموم البريطاني لا سيما عندما ذكر انطوني أيدن (Eden) وزير الخارجية البريطاني آنذاك بعدم وجود هيئة تستطيع التعبير عن آراء الشعب السوداني، وهذا الأمر دعا النخبة المثقفة في السودان للتحرك لايجاد مؤسسة رسمية تعبر عن مصالح بلادهم [٢] .

أظهرت الادارة البريطانية في السودان تأييدها لفكرة قيام مؤتمر يمثل الشعب السوداني، حتى تظهر في الواجهة حماستها للديمقراطية إلا انها تضمر أشياءاً عديدة في ذلك وقد أعلن هذا الموقف السكرتير الاداري في السودان المستر جيلان (Mr.Jallan) ولكنه حذر من أن يتحول الى هيئة سياسية، وأن يكون نشاط اعضاءه داخل اروقة المكان المخصص لانعقاد الجلسات، وأنه لا يمثل الشعب السوداني بأي حال من الاحوال للحيلولة دون منحه الفرصة لتكون له قاعدة جماهيرية واسعة [٣] ، وطلب السكرتير الاداري من موظفيه اتاحة الفرصة لأعضاء المؤتمر ضمن هذا النطاق لأنه شعر بأهمية أن يتأثر

---

(١) سمي بهذا الاسم لأن اعضاءه من خريجي كلية غوردن ، (جامعة الخرطوم حالياً) والمدارس المتوسطة وابرزهم: اسماعيل الازهري، مكي شبيكة، وعبد الله برعي وآخرون. للتفاصيل ينظر: خضر حمد، مذكرات خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية–الاستقلال ومابعده، مطبعة صوت الخليج، الشارقة، ١٩٨٠، ص٨٨–٨٩.

(٢) عامر العقاد، وجاء مايو، دراسة لكفاح الوطني السوداني، دار الجبل، ط١، بيروت، ١٩٧٢، ص٣١.

(٣) جمال عبد الجواد، مصر في السياسة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد٧٩، السنة الثامنة، بيروت، ١٨ أيلول ١٩٨٥، ص٧٧.

السودان بالحركات السياسية التي ظهرت في البلاد العربية الاخرى بشرط عدم المساس بالمصلحة العليا لبريطانيا في السودان [١].

أما الموقف المصري من قيام مؤتمر الخريجين فقد اختلف عن موقف الادارة البريطانية، إذ عده الساسة المصريون صنيعة بريطانيا، وأن الهدف منه خدمة المصالح البريطانية التي تتمثل بعزل السودان عن مصر [٢]، وكانت هذه القناعة مبنية على أن معظم أعضاء المؤتمر لم يكونوا من الموالين لفكرة مصر الرامية الى تحقيق وحدة وادي النيل [٣].

على الرغم من عدم فاعلية مؤتمر الخريجين كثيراً في المجال السياسي إلا أنه كما يبدو لنا أن الادارة البريطانية كانت تعتقد بأنه مجرد اجتماع اعضاء المؤتمر يعد ضربةً موجهة الى السياسة المصرية وطموحها اتجاه السودان، وبالتالي فقد ارادت بريطانيا إثارة الخلاف بين الشعبين المصري والسوداني، وكذلك وضعت الطبقة المثقفة والمتعلمة في السودان أمام انظارها من خلال وجودهم في التنظيم.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ أيد مؤتمر الخريجين بريطانيا وعد هذا الموقف تأييداً للديمقراطية، إلا انه رفض مشاركة السودانيين في القتال مع القوات البريطانية، وحرصت بريطانيا في تلك المرحلة على أهمية التعاون مع أعضاء المؤتمر واشراك مندوبين منهم للاشراف على محطة الاذاعة السودانية، كما سمحت باذاعة النشرات

---

(١) خضر حمد، المصدر السابق، ص٨.

(٢) بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٩٢،ص ٦٢-٦٣.

(٣) خضر حمد، المصدر السابق، ص٨٨.

الاخبارية عن الحرب بأسم المؤتمر[١] ، وأستغلت بريطانيا معاهدة ١٩٣٦لإبقاء قواتها العسكرية في مصر لحماية الطرق البحرية ، فطلبت السفارة البريطانية من رئيس الوزراء المصري على ما يقر تنفيذ المادة السابعة[٢] من المعاهدة الخاصة بالأحكام العرفية ، إذ استمرت هذه الأحكام سارية حتى رفعت في تشرين الأول ١٩٤٥ . [٣]

أرادت الحكومة البريطانية خلال مدة الحرب عدم إثارة أية مشكلة عن السودان في مجلس الأمة المصري خوفاً من حدوث أزمة سياسية تؤدي الى تناول قضية السودان بأكملها في الوقت الذي كانت فيه إيطاليا عازمة على احتلال مصر والسودان معاً [٤].

ظهر خلاف آخر بين مصر والادارة البريطانية في السودان بسبب معارضة بريطانيا لفكرة التعليم المصري في السودان أذ تمكنت بريطانيا من ازالة هذا التوتر، وبناءً على ذلك وجه الحاكم البريطاني في السودان دعوةً الى رئيس الوزراء المصري في شباط ١٩٤٠ لزيارة السودان، ولما كانت هناك شكوك مصرية بان مؤتمر الخريجين على صلة بالادارة البريطانية، فقد عمل اعضاء المؤتمر على تصحيح هذا الفهم لدى ساسة مصر عندما قابلوا علي

---

(١) غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤-١٩٥٦، منشورات مكتبة التحرير، ط٢، بغداد، ١٩٨١، ص٩٩.

(٢) نصت المادة السابعة : ((اذا أشتبك أحد الطرفين في حرب فإن الطرف الآخر يقوم بتقديم المساعدة بصفته حليفاً)) ، راشد البراوي ، مجموعة الوثائق السياسية ، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، ط١ ، ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص:١٤٥ .

(٣) محمد عبد الرحمن حسين ، المصدر السابق ، ص : ١٤٦ .

(٤) ابراهيم الحارداو، الرباط الثقافي بين مصر والسودان، دار الطباعة، جامعة الخرطوم، ١٩٧٧، ص٦٢.

ماهر واعلنوا عن رغبتهم في الوحدة مع مصر، وكذلك رفضهم لسياسة الادارة البريطانية في السودان [١].

كانت مقابلة رئيس الوزراء المصري لاعضاء مؤتمر الخريجين نقطة خلاف بين المؤتمر والادارة البريطانية في السودان، إذ كانت ترى بأن رئيس الوزراء المصري ضيفاً عليها فلايحق لأية جهة الاتصال به الا بعد مشورتها [٢]، في الوقت الذي عززت فيه تللك الزيارة ثقة الحكومة المصرية بمؤتمر الخريجين حتى اقترحت بعد ذلك فكرة تطبيق الانظمة التربوية المصرية على مدارس الخريجين واعطاء الفرصة للسودانيين للتعلم في المدارس المصرية في السودان [٣] .

بذلت الادارة البريطانية فيما بعد جهوداً كبيرة من أجل إثارة الخلاف بين أعضاء المؤتمر عندما رأت خطورة توجههُ السياسي المتضامن مع مصر، وكذلك تأثيره لدى الأوساط الشعبية في السودان [٤]. ولذلك رفضت هذه الادارة مذكرة مؤتمر الخريجين في ٣ نيسان ١٩٤٢ والتي طالبت بحق تقرير مصير السودان وتشكيل هيئة تمثيلية من السودان للمطالبة بحقهم [٥]. وكانت الادارة البريطانية ترغب بانشاء مؤسسة كبديل عن المؤتمر لتكون مكاناً للتشاور وطرح أفكار اعضاء المؤتمر، وقد تمت الموافقة على انشاء

---

(١) جعفر محمد علي بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنري رياض واخرون، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، ط٢، الخرطوم ، ١٩٨٧، ص٣٠٧.

(٢) غالب حامد النجم، المصدر السابق، ١٠٠.

(٣) ابراهيم الحاردوا، المصدر السابق، ص٦٢.

(٤) رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، ط٢، مطبعة اطلس، القاهرة، ١٩٨٣، ٣٩٢-٣٩٣.

(٥) للتفاصيل ينظر: جمال عبد الجواد، المصدر السابق، ص ٧٧-٧٨.

مجلس استشاري في شمال السودان دون جنوبه وأعلن عن افتتاح جلساته في ٥ أيار ١٩٤٤ [١].

أما الحكومة المصرية فقد وافقت أيضاً على هذا المجلس وكان هذا الموقف من المآخذ التي سجلت على وزارة مصطفى نحاس لأن هذا يتعارض مع الأستراتيجية المصرية الداعية الى الحفاظ على وحدة السودان [٢] . وكان هذا الموقف سبباً في انشقاق أعضاء المؤتمر الى فريقين، ففي الوقت الذي رأى فيه إبراهيم أحمد رئيس المؤتمر بأن الادارة البريطانية ستعمل على اقامة مؤسسات دستورية يشترك فيها السودانيون في حكم بلادهم، رأى الفريق الثاني الذي يتزعمه اسماعيل الازهري[٣] بأن مهادنة الادارة البريطانية سوف يضر بمصلحة بلادهم وأعربوا عن عدم مصداقية الوعود البريطانية بحق

(١) محمود كامل، تحرير وادي النيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١، ص٩٥.

(٢) ابو بكر حسن محمد باشا، تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان ١٩٥١–١٩٥٦، اطروحة دكتوراة ((غير منشورة)) معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الملغاة)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠، ص٢٧.

(٣) ولد إسماعيل لأزهري بمدينة أم درمان عام ١٩٠١ ، أكمل دراستة الأبتدائية والمتوسطة في مدينة مدني ، عمل مدرساً في مدينة عطرة وأم درمان ، حصل على شهادة البكالوريوس في الآداب من الجامعة الأمريكية في بيروت ، ١٩٣٠ ، أنتخب عام ١٩٣١ سكرتيراً لنادي الخريجين في أم درمان ورئيساً للنادي عام ١٩٣٤ ، وأنتخب رئيساً لمؤتمر الخريجين العام في عام ١٩٤٠ ، وأنتخب عام ١٩٤٤ رئيساً لحزب الأشقاء ، وأختير في ٦ كانون الثاني ١٩٥٤ رئيساً لأول وزارة سودانية ثم أول رئيس وزراء للسودان بعد أستقلاله عام ١٩٥٦ ، أنتخب عام ١٩٦٥ عضواً ثم رئيساً للمجلس الرئاسي حتى أنقلاب جعفر نميري في ٢٥ آيار ١٩٦٩ ، توفي في آب ١٩٦٩ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص:١٩٠.

تقرير مصير السودان [١]، وبذلك تحول الفريق الثاني نحو مصر ورفع شعار وحدة وادي النيل [٢].

- مفاوضات صدقي – بيفن عام ١٩٤٦ :

ارادت بريطانيا بعد أن لاحت بوادر انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء ان تبعد النفوذ المصري عن السودان لذلك منعت الحاكم العام البريطاني في السودان من السماح او توجيه دعوة لاية شخصية سياسية من مصر لزيارة السودان، في الوقت الذي اظهرت فيه مصر رغبتها بالتفاوض مع بريطانيا املاً في نيل مكاسب سياسية تخفف من وطأة معاهدة عام ١٩٣٦ عندما شعرت مصر بأن ساستها قد تسرعوا في التوقيع عليها[٣].

بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا في القاهرة في ٧ أذار ١٩٤٦ وقد مثل مصر رئيس الوزراء إسماعيل صدقي وبريطانيا اللورد ستانسجت (Lord Stansget) وزير الطيران البريطاني، وقد شعر الجانب البريطاني برغبة مصر بتعديل معاهدة ١٩٣٦ بما يضمن انسحاب القوات البريطانية وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان [٤].

رفضت بريطانيا توجهات الحكومة المصرية الرامية الى فرض التاج المصري على السودان وعليه اعلن حاكم عام السودان في ١٧ نيسان ١٩٤٦ بأن الادارة البريطانية حريصة على اقامة الحكم الذاتي في السودان تمهيداً

---

(١) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، منشورات دار مكتبة الحياة ، ط٤ ، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٥٨.

(2) Taisier Mohamed Ali, cultivation of hunger stateand agriculture in sudan, khartum university press, 1989,p.p.75-76.

(٣) أبو بكر حسن باشا، المصدر السابق، ص٣٤.

(٤) جورج لنشوفسكي، الشرق الوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مراجعة الدكتور محمد الامين والدكتور ابراهيم احمد السامرائي، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ج٢ ، بغداد، د.ت، ص٤٥٨.

للحصول على استقلاله، وبعد ذلك يختار السودان بنفسه طبيعة العلاقة مع بريطانيا ومصر، وانه واثق أن مدة عشرين عاماً ستكفي القادة السودانيين لاعداد أنفسهم لتحمل مسؤولية تقرير مصير بلادهم [١].

لم تتوصل المفاوضات التي جرت في مصر الى نتيجة ايجابية ولذلك سافر اسماعيل صدقي الى لندن في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٦ لاجراء مباحثات جديدة مع المستر بيفن (Mr.Beven) وزير الخارجية البريطاني وتوصل الطرفان الى مشروع معاهدة تم التوقيع عليها في ٢٥ تشرين الثاني من العام نفسه [٢]. وتضمن المشروع البيان الاتي : "إن السياسة التي يتعهد بها الطرفان الساميان المتعاقدان اتباعهما في السودان هي ضمن نطاق وحدة مصر والسودان وتحت تاج مصر المشترك، ومن أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم عملياً للحكم الذاتي، واختيار النظام المستقل بالسودان..."[٣].

لم يختلف البرتوكول الذي انتهت اليه محادثات صدقي – بيفن في جوهره عن معاهدة عام ١٩٣٦، إذ سعت بريطانيا الى تهدئة حماس القادة السودانيين من خلال وعدهم بتحقيق الحكم الذاتي ومن ثم الاستقلال، وبهذا تم رفض بروتوكول صدقي – بيفن من قبل أغلب اعضاء الوفد المصري لأنه لم يحقق مطالب مصر الخاصة بالسودان [٤] . ونتيجة للضغوط الداخلية

---

(١) ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص٢٦٢.

(٢) عبد الرحمن الرافعي في اعقاب الثورة المصرية، ج٢، ص١٩٥.

(٣) محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص٢١٧، وكذلك ينظر: أحمد رشدي صالح، مسألة السودان ، القاهرة، ٩٤٧، ص٤٤.

(4)Mekki Abbas, The Sudan Question, The Dispust over the anglo-Egyption condominium, 1884-1951, London, 1952, p.1199.

والخارجية التي تعرض لها اسماعيل صدقي اضطر الى الاستقالة في ٨ كانون الأول ١٩٤٦ [١].

تبين لنا ان مصر كانت في هذه المفاوضات مصممة على الاعتراف بسيادتها على السودان، بينما اظهرت بريطانيا حرصها على ان يقرر السودانيون بأنفسهم مستقبل بلادهم بعد أن تكون الظروف مهيأه لهم للوصول الى هذا الهدف، ولكن هذه المواقف المتباينة قد أثارت الخلافات بين قادة الاحزاب السودانية الاتحادية والاستقلالية [٢]، إذ ساندت الأولى الرغبة المصرية في فرض التاج المشترك على مصر والسودان، بينما شعرت الاحزاب الاستقلالية بأن الموقف الأخير اهانة لمشاعر السودانين ورغبتهم في الاستقلال عن مصر .

المبحث الثاني

العلاقات بين مصر وبريطانيا وانعكاساتها على القضية السودانية ١٩٤٧-١٩٥٢

- مفاوضات النقراشي – كامبل عام ١٩٤٧ :

بعد فشل مفاوضات صدقي – بيفن بدأ محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري الذي خلف صدقي بجلسات نقاش مع كامبل (Campbell) السفير البريطاني في القاهرة املاً في التوصل الى صيغة جديدة ترضي جميع

---

(١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧٢، ص١٣٥ .

(٢) الأحزاب الأتحادية هي : حزب الأشقاء ، حزب الأتحاديين ، حزب الأحرار ، حزب وحدة داوي النيل ، وحزب الجمعية الوطنية ، أما الأحزاب الأستقلالية : فهي حزب القوميين ، وحزب الأمة . المصدر نفسه، ص١١٨-١٣٦. وللتفاصيل عن الاحزاب السودانية ينظر: أبو بكر حسن محمد باشا، نشأة وتطور الاحزاب السياسية في السودان ١٨٩٨-١٩٥٦-دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية(الملغاة) الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

الأطراف، ورأى النقراشي ضرورة استشارة السودانيين لاعدادهم للحكم الذاتي على اساس وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري [١].

لم يتوصل الطرفان الى نتيجة ايجابية لذلك قرر مجلس الوزراء المصري في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٧ عرض القضية على مجلس الأمن، فكانت مصر ترى بأن وحدة وادي النيل لا يمكن تجزأتها [٢]. وفي الخطاب الذي القاه النقراشي في اجتماع مجلس الأمن وجه الاتهام الى الحكومة البريطانية بالاصرار على فصل السودان عن مصر وعرقلة العلاقات بينهما [٣]، وكانت هذه أول شكوى رسمية ضد بريطانيا توضع أمام أنظار دول العالم والتي فضحت الاطماع الاستعمارية البريطانية في مصر والسودان [٤].

اضعفت تصريحات النقراشي في مجلس الأمن المؤيدين لفكرة الوحدة بين مصر والسودان من السودانيين عندما قال: "إنني لا استطيع أن انكر أن لنا مصالح في السودان كما أن للبريطانيين فيه مصالح ولااستطيع أن اقول اتركوا مصالحكم في السودان ...."[٥] . لقد عزز هذا التصريح موقف الاحزاب السودانية التي تنادي بالاستقلال عن مصر لأنها رأت في هذا التصريح تشابهاً بين المصالح البريطانية والمصرية في السودان [٦]، أما الاحزاب الاتحادية فقد هاجمت أيضاً هذا التصريح لأنه جاء مخالفاً لما اتفق عليه الشعبان المصري والسوداني الذي نص على جلاء القوات البريطانية

---

(١) محمد ابراهيم عبدة، النهر الخالد، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٥١.

(٢) طارق البشري، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٣) غالب حامد النجم، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٤) شحاته عيسى ابراهيم، المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٥) احمد رشدي صالح، المصدر السابق، ص٤٥.

(٦) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص٤٩.

عن وادي النيل، وتحقيق الوحدة تحت حكم التاج المصري مع قيام حكومة ديمقراطية في السودان ضمن نطاق الوحدة [١].

هكذا فشل النقراشي في اقناع مجلس الامن في اصدار قرار لصالح مصر وذلك للموقف المساند الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا، وانتهت جلسات المجلس في ١٠ أيلول ١٩٤٧، وقرر تأجيل القضية الى أجل غير مسمى مع الاحتفاظ بها في جدول أعماله مع اعطاء الفرصة لمصر وبريطانيا او غيرهما في اثارة القضية في اي وقت [٢].

- **مفاوضات إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦:**

عادت المفاوضات مرة أخرى بين مصر وبريطانيا في أذار عام ١٩٥٠ وكانت قضية السودان موضع النقاش، إلا أنها لم تشهد توافقاً في وجهات النظر بين الطرفين، إذ رأت الحكومة المصرية بأن السودان يشكل دائماً وحدة مع مصر بسبب الروابط الجغرافية والقومية والدينية، وهي عندما تنادي بالوحدة معها تستند الى الحق الطبيعي والحق القانوني. ولم تكن بريطانيا مقتنعة بوجهة النظر المصرية وظلت متمسكة بحق تقرير مصر والسودان، ورفضة لفكرة الوحدة بينهما [٣].

هكذا اتضح للحكومة المصرية التي ترأسها مصطفى النحاس في هذه المدة بعدم جدوى التفاوض مع بريطانيا وبناءً عليه القى النحاس في ٨ تشرين الأول ١٩٥١ خطاباً مطولاً أمام مجلس الامة المصري أعلن فيه الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي وانتهاء العمل بهما، وتعديل الدستور وجعل

---

(١) غالب حامد النجم، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١، ص٢٧٤.

(٣) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص٤٥٨.

لقب ملك مصر والسودان بعد أن كان لقب ملك مصر، وأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان [١].

أثار خطاب النحاس استياء الحكومة البريطانية ولم تتوقع أن تقدم مصر على هذه الخطوة، ولهذا أعلنت تمسكها ببنود المعاهدة السابقة واصرارها على احتلال مصر الى الأبد، وعادت من جديد الى اتباع سياسة التعسف والقوة ضد ابناء الشعب المصري[٢]. وأصدرت الادارة البريطانية في السودان في ١٤ تشرين الأول ١٩٥١ بياناً أعلنت فيه بأنه لا يمكن الغاء المعاهدة من جانب واحد ولذلك ستظل سارية المفعول، وان الادارة البريطانية وبموجب سلطة الحاكم العام ستبقى قائمة لادارة البلاد وستمضى في تنفيذ السياسة التي اعلنتها " للأخذ بيد الشعب السوداني في سبيل تحقيق الحكم الذاتي الكامل، وعندما يتم للسودانيين الحصول على الحكم الذاتي فأنهم يستطيعون أن يمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم" [٣] .

ولكن الحكومة المصرية سارت باتجاه تنفيذ قرار الغاء المعاهدة، إذ أصدرت عدة أوامر منعت بموجبها العمال المصريين الذين كانوا يعملون في المعسكرات البريطانية بمواصلة عملهم، كما أمرت التجار والمقاولين وغيرهم بالتخلي عن علمهم مع الجيش البريطاني المتواجد حول قناة السويس، وشرعت عقوبات لمن يخالف هذه الأوامر [٤].

---

(١) طعيمة الجرف، ثورة ٢٣ يوليو ومبادئ النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة، ط٢، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٢٥-١٢٦.

(٢) شحاته عيسى ابراهيم، المصدر السابق، ص٢١٧.

(٣) ابو بكر حسن باشا، تأثير مصر على الاوضاع السياسية...، ص٦٩.

(٤) رفعت السعيد، مصطفى النحاس – السياسي والزعيم والمناضل، مجلة الطليعة، العدد ٩، السنة الحادية عشرة، مصر، سبتمبر/أيلول ١٩٧٥، ص١٣٥.

وفي الوقت نفسه أعلن مجلس الوزراء المصري رفضه لبيان الادارة البريطانية المذكور أنفاً في حال صدوره لسببين هما:

١- إن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تنظر الى هذه المقترحات أو غيرها بشأن الخلافات القائمة مع بريطانيا مع وجود القوات البريطانية في مصر والسودان .

٢- إن المقترحات البريطانية لا تختلف في جوهرها عن المقترحات التي سبق أن قدمتها في ١١ نيسان ١٩٥١ و ٨ حزيران من العام نفسه والتي رفضتها الحكومة المصرية أيضاً، لأنها بعيدة كل البعد عن رغبات الحكومة المصرية سواء ما يتعلق بالسودان او بجلاء القوات البريطانية عن المنطقة [١]

سعت الحكومة المصرية خلال هذه المدة الى كسب التأييد الشعبي لموقفها الرافض لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ [٢]. وعندما عرض مصطفى النحاس لوائح الغاء المعاهدة على مجلس الأمة المصري في ١٥ تشرين الأول ١٩٥١ تم التصويت على اقرار اللوائح بالاجماع، وأصدر الملك فاروق في اليوم نفسه القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ الذي نصت المادة الأولى منه على الغاء القانون رقم(٨) لسنة ١٩٣٦ والذي تضمن اقامة علاقة صداقة بين بريطانيا ومصر والتحالف بينهما، وكذلك انهاء العمل بأحكام المعاهدة ومرفقاتها التي تضمنت منح القوات البريطانية الموجودة في مصر امتيازات خاصة، فضلاً عن انتهاء العمل باحكام اتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ [٣] .

---

(١) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٢٦٧١، وزارة الخارجية العراقية ، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، ١٥ تشرين الأول ١٩٥١، وثيقة رقم ٤٧، ص١٩٥-١٩٦.

(٢) رفعت السعيد، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٣) مصر، رئاسة مجلس الوزراء، ص ٢٨٢-٢٨٥.

هكذا سارت العلاقات بين مصر وبريطانيا بهذا الاتجاه من خلال تلك المواقف المتباينة، فأرادت بريطانيا اشتراك مصر في معاهدات (للدفاع عن الشرق الاوسط)[١] وبموافقة الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا من أجل ايجاد ذريعة قانونية تضمن استمرار وجودها العسكري في مصر والسودان [٢]، وبالمقابل ازداد الضغط الجماهيري على الحكومة المصرية الذي يطالب بجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل، فضلاً عن مطالبة الاحزاب السودانية لمصر وبريطانيا لتقرير مصير بلادهم[٣].

- **تفاقم الأزمة السياسية بين مصر وبريطانيا وأثرها على السودان:**

لم يحدث أي تطور سياسي جديد يضع حداً لتداعيات العلاقة بين مصر وبريطانيا سوى نصيحة السفير البريطاني لدى مصر رالف ستيفنسون (Stevenson) للحكومة المصرية بأظهار مزيداً من الصبر وابلغها بأن حكومته ستبعث مقترحات جديدة قد تسهم في انهاء الأزمة، وقد رفض النحاس هذا العرض[٤].

انزلت الحكومة البريطانية قواتها في منطقة قناة السويس في ١٧ تشرين الأول ١٩٥١، كما ظهرت السفن الحربية البريطانية في طرفي القناة، وبدات هذه القوات باطلاق النار على المتظاهرين من ابناء مصر الرافضين

---

(١) قدمت بريطانيا هذا المشروع الى وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين في ١٣ تشرين الأول ١٩٥١. للتفاصيل ينظر: انطوني أيدن، مذكرات أيدن، ترجمة خيري حماده، ج١، دار النهار، بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٢٥-٣٢٧.

(٢) وليد حمدي الأعظمي، قضايا عربية في وثائق البريطانية، وثيقة رقم F0371/96902، مجلة الدستور، العدد ٣٠٨ ، لندن، ٢ تشرين الأول ١٩٨٣، ص٥٧.

(٣) انطوني أيدن ، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص٧٤ .

للوجود العسكري البريطاني على اراضيهم، ونجم عن هذه الاعتداءات خسائر مادية وبشرية [١]. واحتجاجاً على استمرار هذه التجاوزات فقد اجتمع مجلس الوزراء المصري في ١١ كانون الأول ١٩٥١ وأصدر قرارات تدلل على توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا ومن أهمها استدعاء السفير المصري في لندن عبد الفتاح عمرو، وكان هذا الاجراء تمهيداً لقطع العلاقات بين البلدين [٢].

وبعد أن شعرت الادارة البريطانية في السودان اصرار الحكومة المصرية على تنفيذ سياستها في السودان، فقد أخذت تلوح بموضوع الحكم الذاتي للوصول الى استقلال السودان، إذ أعلن السير جيمس روبرتسون (Ropertson) نائب السكرتير الاداري للادارة البريطانية في السودان بياناً أمام الجمعية التشريعية السودانية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥١ عن موقف مصر من الحكم الذاتي، وذكر بأن اجراءات الحكومة المصرية التي الغت بموجبها المعاهدات مع بريطانيا غير قانونية ، ولكن الحاكم العام مستمر في أدارة السودان، وان حكومته ستتخذ الاجراءات السريعة لاقامة الحكم الذاتي وفقاً لارادة السودانيين [٣] .

وكذلك أدلى وزير الخارجية البريطاني انطوني أيدن في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥١ تصريحاً أمام مجلس العموم البريطاني أوضح فيه أن السياسة البريطانية في السودان تسعى من أجل قيام حكم ذاتي له يتضمن مجلساً يضم

---

(١) أحمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠، ص٦٦-٦٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص٧١.

(٣) Hurewits, J.C, middle East Diplomacy in Near East, Russell and Russell, NewYork, 1973, p.p.95-96.

كافة السودانيين، ومجلس وزراء بحلول نهاية عام ١٩٥٢ [١]. وفي اليوم التالي القى محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس جاء فيه: "... هل تقبل المملكة المتحدة أن تسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان لاجراء استفتاء حر يجري فيه بعيداً عن ضغط الانجليز...؟ إننا من جانبنا نقبل أن نسحب موظفينا وقواتنا المسلحة من السودان بشرط ان تفعل المملكة المتحدة نفس الشيء... إنني على يقين أن الانجليز لن يجرأوا على قبوله..." [٢].

وصلت المفاوضات بين الجانبين الى طريق مغلق، وازدادت الأوضاع الداخلية في مصر سوءاً بعد توسع نطاق الهجمات العسكرية وأصبحت مدينة الاسماعيلية وهي القاعدة البريطانية في السويس في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢ ساحةً للقتال الذي انتهى باحتلال القوات البريطانية للمدينة بعد ستة أيام من القتال [٣].

وبينما كانت المقاومة المصرية تشتد في مدنٍ أخرى، تعرضت القاهرة الى حريق مدمر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ [٤] وبتدبير غريب من الاحتلال

---

(١) وليد حمدي الاعظمي، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية، وثيقة رقم F0371/6902، مجلة الدستور العدد ٣٠٩، لندن، ١٩٨٣، ص٥٨؛ أنطوني أيدن، المصدر السابق، ص٣٢٩.

(٢) جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء...، ص٢٩١؛ ينظر: عبد العظيم رمضان، عبد الناصر والسودانيين، مجلة أكتوبر، العدد ٤٨١، القاهرة، ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦، ص١٨.

(٣) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٨٣؛ جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص٤٦٧.

(٤) للتفاصيل عن حريق القاهرة ينظر، محمد أنيس، حريق القاهرة في ضوء وثائق تنشر لأول مرة، حريق القاهرة ، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠، ص٧١. وما بعدها

البريطاني والسراي، وفي مساء اليوم نفسه تم اقالة وزارة مصطفى النحاس وعين علي ماهر خلفاً له [١].

بادرت الحكومة البريطانية لاستئناف المفاوضات مع مصر بعد أن شعرت برغبة علي ماهر في التوصل الى أتفاق حول مستقبل العلاقات البريطانية مع مصر والسودان [٢]، وعمل علي ماهر على تهدئة الوضع الداخلي، إذ أعلن بأن حل المشكلة مع بريطانيا يمكن أن يتم خلال ثلاثة أشهر وبعد ذلك يتفرغ للمشاكل الداخلية [٣].

شكل علي ماهر وزارته الثالثة في ٢٧كانون الثاني ١٩٥٢ وقد صرح للشعب المصري بعد تسنمه الوزارة بأنه لا يفاوض الحكومة البريطانية إلا على أساس تنفيذ جلاء القوات البريطانية، وتحقيق وحدة وادي النيل. وعندما شعر علي ماهر بأن الحكومة البريطانية لا تلبي هذه المطاليب قدم استقالته في الأول من أذار ١٩٥٢ فشكل احمد نجيب الهلالي وزارته الأولى في اليوم نفسه [٤].

أجرى الهلالي محادثات مع السفير البريطاني في القاهرة رالف ستيفنسون في ١٥ نيسان من العام نفسه أكد من خلالها بأنه يرفض أية صيغة اتفاق بشأن السودان مالم يتم الاعتراف من خلاله باسناد لقب ملك مصر والسودان على الملك فاروق، إلا أن السفير البريطاني قد رأى أن هذه المطالب تتعارض مع وعد حكومته للسودانيين الذي يقضي بعدم تغيير نظام

---

(١) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ...، ص٥٠٩.

(٢)وليد حمدي الاعظمي، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية، وثيقة رقم F0371/96908 ، نقلاً عن مجلة الدستور، العدد ٣١٢، لندن، ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص٥٩.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٨٥.

(٤) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ...، ص٥١٨-٥١٩.

الحكم في السودان إلا بموافقتهم، وأن الاعتراف بلقب الملك فاروق يأتي ضمن نطاق هذا الاتفاق [١] .

لم تسفر جميع المفاوضات التي عقدها الهلالي مع الجانب البريطاني عن نتائج مثمرة بل أصبحت مشكلة السودان اكثر تعقيداً [٢]، وفي ظل هذه التعقيدات أعلن الهلالي استقالته في ٢٨ حزيران ١٩٥٢ فشكل حسين سري الوزارة الجديدة في ٨ تموز من العام نفسه [٣].

كان حسين سري حريصاً على حل قضية السودان قبل شهر تشرين الأول ١٩٥٢ وهو الموعد الذي حدده حاكم عام السودان لاعلان الدستور واجراء الانتخابات لأنه كان يخشى أن يأتي الموعد قبل الوصول الى اتفاق مع بريطانيا بشأن السودان مما يشكل احراجاً لمصر [٤] .

وقال رئيس الوزراء المصري في لقائه مع المستر كورسيل (Mr.Corssell) الوزير المفوض في السفارة البريطانية بالقاهرة بتاريخ ٧ تموز ١٩٥٢:

---

(١) أبو بكر محمد باشا، المصدر السابق، ص٩٤ ؛ للتفاصيل عن المشاكل التي واجهت حكومة الهلالي الأخيرة ينظر: صلاح زكي، مصر والمسألة القومية، دار المستقبل العربي، ط١، القاهرة، ١٩٨٣، ص٧١.

(٢) محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣١٤ .

(٣) جريدة العالم العربي، العدد ٧٣٢٦،بغداد ، ٢ تموز ١٩٥٢.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٢٦٧٢، وزارة الخارجية تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، ١٠ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وثيقة رقم ٣٥، ص٦٨؛ غالب حامد توفيق النجم، وحدة وادي النيل في العلاقات البريطانية المصرية ١٩٤٢-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات االقومية والاشتراكية (الملغاة)، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص١٩١.

"إن مشكلة السودان قد أصبحت قضية صعبة لمصر نظراً لرفضكم ممارسة نفوذنا الكبير الذي نحظى به على السودانيين لكي يوافقوا على موضوع لقب الملك خلال المدة الانتقالية لحين تقرير المصير" (١).

اظهرت الحكومة البريطانية عدم ارتياحها لحكومة حسين سري لأنها لا تتماشى مع سياستها مما دعا أيدن الى التهديد بأستخدام القوة ضد مصر لأرغامها على التنازل عن مطاليبها (٢)، وطلبت بريطانيا أيضاً من الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لاقناع الملك فاروق لأقالة حكومة حسين سري وتجميد قضية لقب ملك مصر والسودان، وفي خضم هذه التداعيات فقد أدلى حسين سري بتصريح لوكالة يونايتد بريس الأمريكية في ١٥ تموز ١٩٥٢ جاء فيه:

"إن البند الأول في منهاج حكومته هو وحدة وادي النيل تحت العرش المصري وكذلك الجلاء عن قناة السويس"(٣).

شعر حسين سري بتردي الاوضاع بشكل عام وانه لا أمل يلوح في الافق لأنفراج الأزمة السياسية مع بريطانيا فضلاً عن المشاكل الداخلية التي حصلت له مع الملك فاروق مما دعاه لتقديم استقالته في ٢١ تموز من العام نفسه، وبعد يومين قامت ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ (٤)، ودخلت قضية السودان مرحلة جديدة سوف يتناولها الباحث في دراسة لاحقة .

---

(١) وليد حمدي الاعظمي، مصدر سابق، رقم الوثيقة F0371/96907 ، العدد ٣١٥، لندن، ١٩٨٣، ص٥٣؛ جريدة العالم العربي، العدد ٧٢٣١، ٨ تموز ١٩٥٢ .

(٢) جريدة العالم العربي، العدد ٧٢٣٥، ١٢ تموز ١٩٥٢.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص٣١٤-٣١٧.

الخاتمة

تناول البحث حقبة مهمة من تاريخ الوجود البريطاني في المنطقة العربية إذ كان التنافس الاستعماري على أشده بين الدول الغربية ولذلك سعت الى عقد اتفاقيات عديدة فيما بينها ليكون لكل منهما حصةً في المنطقة العربية وكان هذا قد حصل على حساب رغبة أبناء الشعب العربي في التحرر والاستقلال ورفض الوجود الاجنبي في المنطقة مهما تعددت الاسباب، ومن خلال مدة الدراسة اتضح لنا ما يأتي:

١) كانت الدول الاستعمارية ولا سيما بريطانيا في سباق مع نظيراتها ليكون لها موطئ قدم في المنطقة العربية ولذلك اتبعت نهجاً استعمارياً لتحقيق اهدافها في المنطقة عن طريق عقد معاهدات لتقسيم الدول العربية فيما بينها على حساب ارادة الشعب العربي.

٢) ارادت بريطانيا اقناع ابناء الشعب المصري بحرصها على رفاهيته واستقلاله ولذلك اقدمت على عقد معاهدات مع ساسة مصر فكانت اللاعب الأكبر فيها بريطانيا من حيث اتخاذ القرار السياسي والعسكري بعيداً عن رغبة الحكومة المصرية .

٣) يبدو ان الموقف المساند الذي أبدته الولايات المتحدة الامريكية لبريطانيا في مجلس الامن عام ١٩٤٧ حال دون إيجاد حل للخلافات بين مصر وبريطانيا التي تتعلق بالعلاقة بين الطرفين أو علاقة مصر مع السودان .

٤) لم تكن بريطانيا جادة في علاقتها مع مصر في حكم السودان المشترك ولذلك كان الموظفون البريطانيون هم المسيطرون على زمام الامور في حكم السودان .

٥) وقفت بريطانيا بحزم بوجة الارادة المصرية الرامية الى تعديل المعاهدات التي وقعها الجانبان بعد ان شعرت الحكومة المصرية بهيمنة بريطانيا على الحكم في مصر والسودان على الرغم من توقيعهما اتفاقية الحكم الثنائي مع مصر .

٦) حرصت بريطانيا على افشال أي توجه مصري لتحقيق وحدة وادي النيل ولذلك اقدمت حكومة النحاس على الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي وكان ذلك في ٨ تشرين الأول ١٩٥١، وهكذا توترت العلاقات بين مصر وبريطانيا مما دفع بريطانيا بانزال قواتها العسكرية في منطقة قناة السويس في الوقت الذي حرضت فيه بريطانيا ابناء السودان لرفض فكرة الوحدة مع مصر ووعدتهم باقامة حكم ذاتي بعيداً عن التدخل المصري ، وهكذا سارت الأمور باتجاه رغبة السودان في الاستقلال عن مصر مع الحفاظ على أفضل العلاقات بين البلدين ، بينما بقيت مصر تنشد الوحدة .

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة : وثائق دار الكتب والوثائق في بغداد .

١) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٢٦٧١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، ١٥ تشرين الأول ١٩٥١، وثيقة رقم ٤٧.

٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٢٦٧٢، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، ١٠ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وثيقة رقم ٣٥.

ثانياً : الوثائق المنشورة : وثائق وزارة الخارجية البريطانية

٣) وليد حمدي الاعظمي، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة F0371/96907 ، مجلة الدستور، العدد ٣١٥، لندن، ١٩٨٣.

٤) وليد حمدي الاعظمي، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية، وثيقة رقم F0371/6902، مجلة الدستور العدد ٣٠٩، لندن، ١٩٨٣.

٥) وليد حمدي الاعظمي، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية، وثيقة رقم F0371/96908 ، مجلة الدستور، العدد ٣١٢، لندن، ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٣.

ثالثاً : المذكرات الشخصية :

٦) انطوني أيدن، مذكرات أيدن، ترجمة خيري حماده، ج١، دار النهار، بيروت، ١٩٦٠.

٧) خضر حمد، مذكرات خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية–الاستقلال ومابعده، مطبعة صوت الخليج، الشارقة، ١٩٨٠.

٨) محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١.

٩) .....، ج٢، ١٩٧٧.

رابعاً : الكتب العربية والمعربة :

١٠) ابراهيم أحمد العدوي، يقظة السودان، ط٢، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٩.

١١) ابراهيم الحارداو، الرباط الثقافي بين مصر والسودان، دار الطباعة، جامعة الخرطوم، ١٩٧٧.
١٢) أحمد ابراهيم دياب، العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.
١٣) أحمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠.
١٤) احمد رشدي صالح ، مسألة السودان ، د.م ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
١٥) بشير محمد سعيد، الزعيم الازهري وعصره، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٩٢.
١٦) جعفر محمد علي بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنري رياض واخرون، ط٢، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، الخرطوم، ١٩٨٧.
١٧) جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ فبراير- شباط ١٨٤١ الى ١٢ فبراير-شباط ١٩٥٣، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٣.
١٨) جورج لنشوفسكي، الشرق الوسط في الشؤون العالمية، ج٢ ، ترجمة جعفر خياط، مراجعة الدكتور محمد الامين والدكتور ابراهيم احمد السامرائي، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ج٢ ، بغداد، د.ت.
١٩) رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، ط٢، مطبعة اطلس، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٠) رئاسة مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، قضية السودان، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٧.
٢١) رئاسة مجلس الوزراء، وثيقة قضية السودان ، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٧

٢٢) شحاته عيسى أبراهيم، الكتاب الاسود للاستعمار البريطاني مصر، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٢٣) صلاح زكي، مصر والمسألة القومية، دار المستقبل العربي، ط١، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٤) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، مكتبة الحياة ، بيروت، ١٩٦٥.

٢٥) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧٢.

٢٦) طعيمة الجرف، ثورة ٢٣ يوليو ومبادئ النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة، ط٢، القاهرة، ١٩٦٥.

٢٧) عامر العقاد، وجاء مايو...، دراسة لكفاح الوطني السوداني، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٩٧٢.

٢٨) عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، ج٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٧.

٢٩) .....، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.

٣٠) غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤-١٩٥٦، منشورات مكتبة التحرير، ط٢، بغداد، ١٩٨١.

٣١) كرومر، بريطانيا في السودان، ترجمة عبد العزيز أحمد عراب، مطبعة كوستاتوماس، القاهرة، ١٩٦٠.

٣٢) محمد ابراهيم عبدة، النهر الخالد ، القاهرة، ١٩٦٤.

٣٣) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٣٤) محمد أنيس، حريق القاهرة في ضوء وثائق تنشر لأول مرة، حريق القاهرة ، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠

٣٥) محمد حسنين هيكل، عشرة أيام في السودان ، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٢٧.

٣٦) محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر١٨٩٨-١٩٥٦، دار المعارف، الاسكندرية، د.ت .

٣٧) محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان (١٨٩٨-١٩٥٦)، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠.

٣٨) محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، مطابع دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩.

٣٩) محمود كامل، تحرير وادي النيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١.

٤٠) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩-١٩٥٦، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١.

٤١) يونان لبيب رزق، السودان في المفاوضات المصرية-البريطانية ١٩٣٠-١٩٣٦، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٤.

خامساً : الكتب الأجنبية :

42) Hurewits, J.C, middle East Diplomacy in Near East, Russell and Russell, NewYork, 1973.

43) Mekki Abbas, The Sudan Question, The Dispust over the anglo-Egyption condominium, 1884-1951, London, 1952.
.

44) Peter wood ward, condominium and Sudanese nationalism, London Billing and sons, LTD 1979.

45) Taisier Mohamed Ali, cultivation of hunger stateand agriculture in sudan, khartum university press, 1989.

سادساً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

٤٦) ابو بكر حسن محمد باشا، تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان ١٩٥١-١٩٥٦، اطروحة دكتوراة ((غير منشورة)) معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الملغاة) ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠.

٤٧) أبو بكر حسن محمد باشا، نشأة وتطور الاحزاب السياسية في السودان ١٨٩٨-١٩٥٦-دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الملغاة) ، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

٤٨) غالب حامد توفيق النجم، وحدة وادي النيل في العلاقات البريطانية المصرية ١٩٤٢-١٩٥٦، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الملغاة) الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.

سابعاً : الأبحاث والدراسات المنشورة :

٤٩) جمال عبد الجواد، مصر في السياسة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد٧٩، السنة الثامنة، بيروت، ١٨ أيلول ١٩٨٥.

٥٠) رفعت السعيد، مصطفى النحاس – السياسي والزعيم والمنال، مجلة الطليعة، العدد ٩، السنة الحادية عشرة، مصر، سبتمبر/أيلول ١٩٧٥.

٥١) عبد العظيم رمضان، عبد الناصر والسودانيين، مجلة أكتوبر، العدد ٤٨١، القاهرة، ١٢ كانون الأول ١٩٨٦.

٥٢) يونان لبيب رزق، قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٩٧٤، القاهرة، ١٠ حزيران، يونيو ١٩٨٥ .

ثامناً : الصحف :

٥٣) جريدة العالم العربي بغداد، العدد ٧٢٣١، ٨ تموز ١٩٥٢ .

Egyptian-British rivalry Sudan 1952-1936

By.
Dr.Hassan Rikan Khalafv
Iraqi University Faculty of Arts

Abstract

The research important era of the date the British presence in the Arab region since the competition was colonial at its peak between the Western countries and therefore sought to hold many conventions with each other to be each share in the Arab region and this has happened at the expense of the desire of the people of the Arab liberation and independence and refused presence foreign in the region, no matter how many reasons, and during the period of study, we found the following:

1) the colonial powers, particularly Britain in a race with their counterparts to have a foothold in the Arab region, the colonial approach followed to achieve its goals in the region through treaties to divide the Arab countries among themselves at the expense of the will of the Arab people.
2) Britain wants to convince the Egyptian people adhering to the well-being and independence and therefore proceeded to conclude treaties with Egypt politicians was the biggest player Britain in terms of political decision-making and the military away from the Egyptian government's desire.
3) It seems that the supportive attitude shown by the United States to Britain in the UN Security Council in 1947 prevented a solution to the differences between Egypt and Britain, which relate to the relationship between the parties or Egypt's relations with Sudan.
4) not Britain is serious about its relationship with Egypt in the joint rule of Sudan and that the staff was British are dominant on the reins to rule Sudan.

5) Britain stood firmly generally will Egyptian efforts to amend the treaties signed by the two sides after the Egyptian government felt the dominance of Britain to rule in Egypt and Sudan, despite signing a bilateral government agreement with Egypt.
6) keen Britain thwart any orientation Egypt to achieve the unity of the Nile Valley and therefore proceeded with the Government of copper to scrap the 1936 Treaty and Conventions ruling duo was in the 8 October 1951, and so strained relations between Egypt and Britain, prompting Britain dropping off its military forces in the Suez Canal area in time which incited Britain sons of Sudan rejected the idea of unity with Egypt and promised them to set up self-rule away from the Egyptian intervention, and so it goes towards Sudan's desire for independence from Egypt while maintaining the best relations between the two countries, while Egypt remained seek unity.